

مذكرة عامة عدد 24 لسنة 2016

الموضوع: شرح أحكام الفقرة 5 من الفصل 75 من القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016 الخاصة بطرح الأداء على القيمة المضافة الذي تمت المطالبة به من قبل مصالح المراقبة الجبائية في إطار عملية مراجعة جبائية

طبقا لأحكام الفقرة 5 من الفصل 75 من القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016، يمكن للمؤسسات لضبط قاعدة الضريبة طرح الأداء على القيمة المضافة الذي تمت مطالبتها به من قبل مصالح المراقبة الجبائية في إطار عملية مراجعة جبائية.

ويشمل الطرح الأداء على القيمة المضافة غير المستخلص وكذلك الأداء على القيمة المضافة الذي تم رفض طرحه من قبل مصالح المراقبة الجبائية.

أ. الأداء على القيمة المضافة غير المستخلص
يتعلق الأمر بالأداء على القيمة المضافة الذي لم تتم فوترته للحريف أو تمت فوترته بصفة منقوصة.

ويتم طرح الأداء على القيمة المضافة المذكور من النتيجة الجبائية للسنوات المعنية بالمراجعة الجبائية وذلك فقط في صورة عدم إمكانية استرجاع الأداء المذكور من الحريف.

ب. الأداء على القيمة المضافة الذي تم رفض طرحه

تتم تسوية وضعية الأداء على القيمة المضافة الذي تمت المطالبة به بعنوان اقتناء الأصول القابلة للاستهلاك وبمعنويات الاقتناء الأخرى كما يلي:

■ بالنسبة للأداء على القيمة المضافة المتعلق باقتناء الأصول القابلة للاستهلاك

في صورة إعادة دمج الأداء على القيمة المضافة المستوجب على الأصول القابلة للاستهلاك والذي تم طرحه دون موجب يمكن للمؤسسة تعديل قيمة التكلفة للأخذ بعين الاعتبار للأداء على القيمة المضافة الذي طالبتها مصالح المراقبة الجبائية بدفعه. حيث يتم الطرح في هذه الحالة عن طريق الاستهلاكات.

■ بالنسبة للأداء على القيمة المضافة المتعلق بالإقتناءات الأخرى

يمكن طرح الأداء على القيمة المضافة الذي تمت المطالبة به والمستوجب على الإقتناءات من النتيجة الجبائية لنفس السنة المالية باعتبار أن الأداء على القيمة المضافة غير القابل للطرح يمثل جزء من ثمن تكلفة الإقتناء حيث تسجل الأعباء التي تحمّلت الأداء على القيمة المضافة غير القابل للطرح بالمحاسبة على أساس مبلغها باعتبار كل الأداءات أي بما في ذلك الأداء على القيمة المضافة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه وفي كل الحالات لا يشمل طرح الأداء على القيمة المضافة الذي تمت المطالبة به في إطار عملية مراجعة جبائية إلا الأداء على القيمة المضافة الموظف على الأعباء القابلة للطرح أو على الأصول التي تكون الاستهلاكات المكوّنة في شأنها قابلة للطرح.

تلغي هذه المذكرة العامة وتعوض المذكرة العامة عدد 28 لسنة 2012.

المديرة العامة للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد حرم اللواتي

